

التطورات المالية

نظرة عامة

تأثرت أوضاع المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2015 بتراجع أسعار النفط العالمية والتي فقدت نصف قيمتها تقريباً خلال العام المذكور. فقد ترتب عن هذا الانخفاض تراجعاً في الإيرادات البترولية في الدول العربية النفطية، مما أدى إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة لهذه الدول. هذا مقابل التأثيرات الإيجابية لانخفاض أسعار النفط على الأوضاع المالية في الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، حيث ساهم انخفاض أسعار النفط في تقليص الضغوط على الموازنات العامة جراء سياسة دعم المشتقات النفطية التي يتبعها عدد من هذه الدول⁽¹⁾.

كما واصلت الدول العربية بدرجات متفاوتة الجهود الرامية إلى تعزيز الإيرادات الضريبية، حيث عملت الدول العربية النفطية على تنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن النفط من خلال زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية، بهدف رفع مرونة الموازنة العامة وتعزيز قدرتها في التصدي للصدمات المترتبة عن انخفاض أسعار النفط. واستمرت الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة في تنفيذ سياسات مالية تهدف إلى توسيع القواعد الضريبية ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال الضريبي، مما انعكس على حصيلته الإيرادات المالية خلال عام 2015.

في جانب النفقات، بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة خلال عام 2015 لرفع كفاءة النفقات العامة وإعادة توجيهها نحو الإنفاق الرأسمالي والنفقات الاجتماعية الموجهة نحو تقليص حدة الفقر وتعزيز مستويات التنمية البشرية، مع العمل بقدر الإمكان على احتواء وتيرة نمو النفقات الجارية ضمن الحدود المطلوبة بما يمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المختلفة. وقد أضحت جهود ضبط وترشيد الإنفاق العام ضمن السياسات الهامة التي تبنتها الدول العربية النفطية خلال عام 2015 للتخفيف من التداعيات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، كما اكتسبت هذه الجهود أهمية إضافية في الدول العربية الأخرى والتي تواجه محدودية في الحيز المالي المتاح لديها بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات التنمية وتعزيز الإنفاق على البنية الأساسية.

(1) تتضمن الدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة الصافية للنفط والغاز الطبيعي وتتمثل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا واليمن. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

من جهةٍ أخرى، تأثرت أوضاع المالية العامة في عدد من الدول العربية بتبعات الظروف الأمنية التي شهدتها هذه الدول خلال العام المذكور، حيث ترتب عن هذه الظروف انعكاسات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بما أدى إلى تقليص القواعد الضريبية والإيرادات المالية، كما أن استمرار تلك الظروف تضمنت تكاليف اقتصادية ومالية مرتفعة أدت إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة.

على ضوء ما تقدم، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 30.3 في المائة ليصل إلى حوالي 664.5 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل حوالي 27.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. كما انخفض إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بحوالي 1.0 في المائة ليصل إلى حوالي 903.2 مليار دولار في عام 2015، ما نسبته 37.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

كمحصلة لهذه التطورات، سجلت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية عجزاً بحوالي 238.6 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل حوالي 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية، هذا مقابل فائض بحوالي 41.1 مليار دولار تم تحقيقه في عام 2014، ما نسبته 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. وقد سجل موقف الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية تحولاً جوهرياً في عام 2015، على ضوء العجز المنوه عنه أعلاه مقارنة بفوائض استمرت الدول العربية كمجموعة في تحقيقها منذ عام 2010. وتباينت مصادر تمويل العجز بين الدول العربية، حيث ركّز عددٌ منها على مصادر التمويل المحلية، بينما اعتمد عدد آخر من هذه الدول على مصادر التمويل الخارجي. جديرٌ بالذكر أن عدداً من الدول العربية النفطية اتجه إلى طرق سُبل جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة خلال عام 2015 وذلك من خلال أسواق الدين المحلي، مما يُعتبر تطوراً نوعياً هاماً على صعيد المالية العامة في هذه الدول.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بحوالي 2.5 في المائة ليصل إلى حوالي 636.1 مليار دولار في عام 2015، مقارنة بحوالي 620.6 مليار دولار في عام 2014. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لتبلغ حوالي 58.9 في المائة في عام 2015 مقابل 53.9 في المائة في عام 2014.

الإيرادات العامة والمنح

تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 30.3 في المائة ليصل إلى نحو 664.5 مليار دولار في عام 2015 مقابل حوالي 953.6 مليار دولار في عام 2014. وتراجعت نسبة الإيرادات

العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من 34.9 في المائة في عام 2014 إلى 27.2 في المائة في عام 2015، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2014 و2015

النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
2015*	2014	2015*	2014	نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					2015*	2014	
14.1	24.1	51.6	69.0	47.9-	342.9	658.2	الإيرادات البترولية
6.7	6.3	24.7	18.1	4.9-	164.0	172.5	الإيرادات الضريبية
2.2	2.3	8.2	6.5	12.8-	54.2	62.2	الإيرادات غير الضريبية
3.2	1.6	11.9	4.7	77.8	79.2	44.5	الدخل من الاستثمار **
26.2	34.3	96.3	98.3	31.7-	640.2	937.3	إجمالي الإيرادات العامة
1.0	0.6	3.7	1.7	49.0	24.3	16.3	المنح
27.2	34.9	100.0	100.0	30.3-	664.5	953.6	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

المصدر: الملاحق (1/4-6/6 و 2/2).

* بيانات فعلية أولية.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

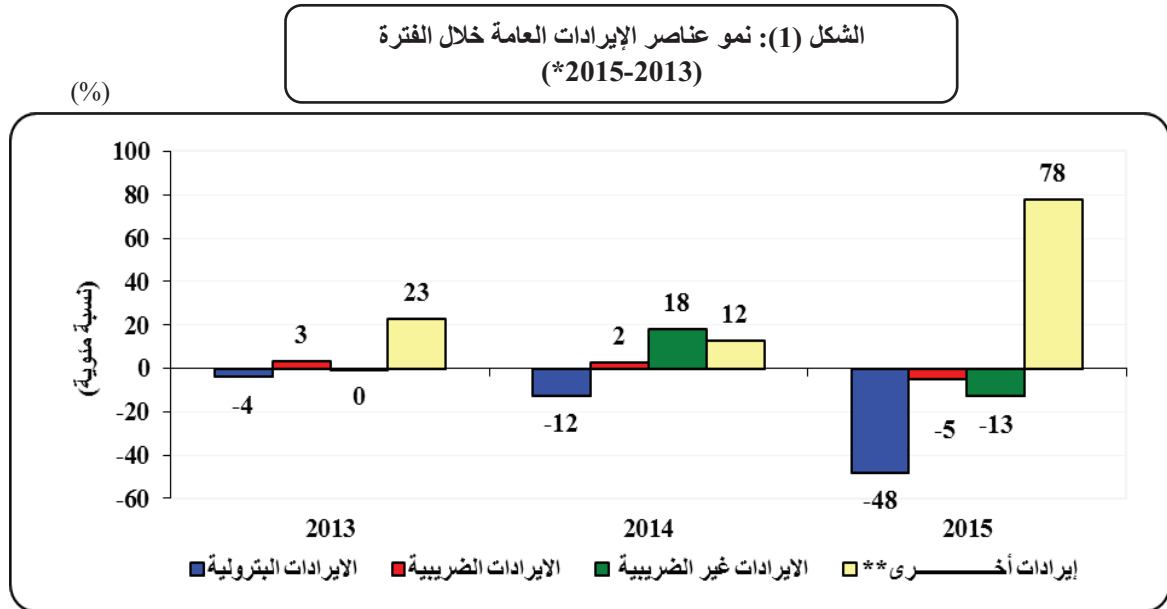
بالنسبة لعناصر الإيرادات العامة الرئيسية، انخفضت الإيرادات البترولية للدول العربية كمجموعة بنسبة 47.9 في المائة لتبلغ حوالي 342.9 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بحوالي 658.2 مليار دولار في عام 2014⁽²⁾. كذلك تراجع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 4.9 في المائة لتصل إلى حوالي 164 مليار دولار في عام 2015 بالمقارنة مع 172.5 مليار دولار في عام 2014.

أيضاً شهدت الإيرادات غير الضريبية تراجعاً بنسبة 12.8 في المائة لتصل إلى نحو 54.2 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بنحو 62.2 مليار دولار في عام 2014. فيما يتعلق بالدخل من الاستثمار، فقد ارتفع بنسبة بلغت 77.8 في المائة ليصل إلى حوالي 79.2 مليار دولار مقارنة بحوالي 44.5 مليار دولار بين العامين المذكورين.

كنتيجة لهذه التطورات، انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 51.6 في المائة في عام 2015 مقارنة بحوالي 69.0 في المائة في عام 2014. بالمقابل، ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية لتصل إلى حوالي 24.7 في المائة في عام 2015 مقارنة بحوالي 18.1 في المائة في عام 2014. كذلك ارتفعت نسب مساهمة كل من الإيرادات غير الضريبية وإيرادات الدخل من الاستثمار لتصل إلى

(2) تتضمن الإيرادات البترولية إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

حوالي 8.2 في المائة و11.9 في المائة في عام 2015، مقارنة بحوالي 6.5 في المائة و4.7 في المائة في عام 2014، على التوالي، الملاحق (2/6) و(3/6) و(4/6) والشكل (1).



المصدر: الملاحق (1/6) و(4/6).

* بيانات فعلية أولية.

** إيرادات أخرى: تشمل دخل الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.

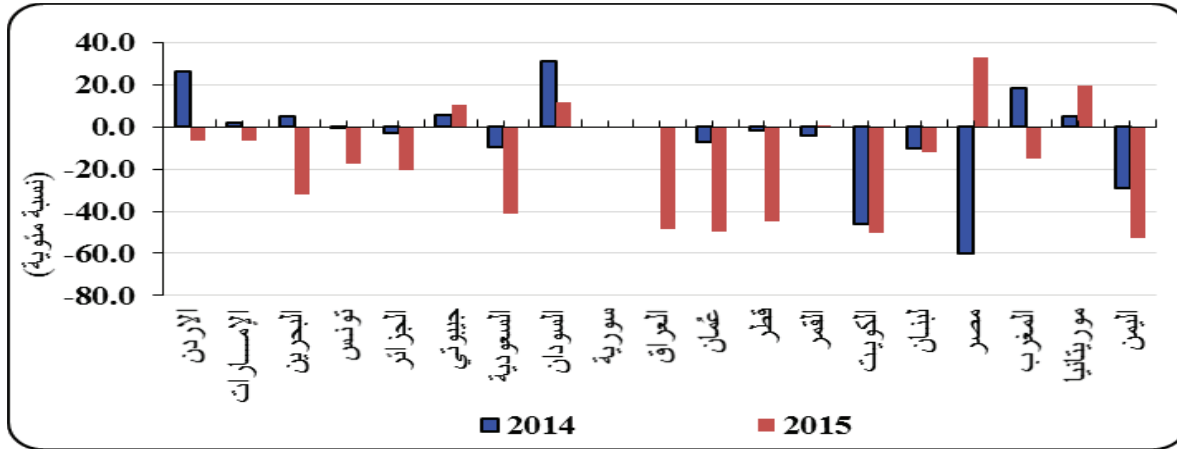
فيما يتعلق بنسب مساهمة عناصر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى حوالي 14.1 في المائة في عام 2015 مقارنة مع 24.1 في المائة في عام 2014. وسجلت نسبة الإيرادات الضريبية ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى حوالي 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 مقارنة بحوالي 6.3 في المائة في عام 2014. بينما تراجعت نسبة الإيرادات غير الضريبية لتسجل 2.2 في المائة خلال عام 2015 مقارنة مع 2.3 في المائة في عام 2014، بينما ارتفعت نسبة الدخل من الاستثمار من حوالي 1.6 في المائة إلى حوالي 3.2 في المائة بين العامين المنوّه عنهما.

بالنسبة للمنع الخارجية، شهدت ارتفاعاً بحوالي 49.0 في المائة لتصل إلى 24.3 مليار دولار في عام 2015، بينما بلغ مستواها في عام 2014 حوالي 16.3 مليار دولار، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات إلى 3.7 في المائة في عام 2015 مقارنة بحوالي 1.7 في المائة في عام 2014. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سجلت المنح 1.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، مقابل 0.6 في المائة في عام 2014⁽³⁾.

(3) تشمل الدول العربية التي حصلت على منح في عام 2015، مصر (حوالي 89.8 في المائة من إجمالي المنح)، تليها كل من الأردن والسودان والمغرب وتونس وجيبوتي والقمر وموريتانيا ولبنان بنسب تراوحت بين 0.08 - 5.7 في المائة من إجمالي المنح.

بالنسبة لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فرادى⁽⁴⁾، فقد شهدت معظم الدول العربية تراجعاً في حصيلة الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2015 مقارنة بعام 2014. تراجعت الإيرادات العامة والمنح في كل الدول العربية النفطية، بما يعكس التأثيرات السلبية على الموازنات العامة لهذه الدول، المترتبة على تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2015، حيث تراوحت نسب انخفاض الإيرادات العامة والمنح بين 41-51 في المائة في كلٍ من السعودية وقطر والعراق وعمان والكويت، وما بين 21-32 في المائة في كلٍ من الجزائر، وليبيا والبحرين، أما في الإمارات فقد بلغت نسبة تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 6.7 في المائة، الملحق (1/6) والشكل (2).

الشكل (2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية في عامي (2014 و2015*)



المصدر: الملحق (1/6).
* بيانات فعلية أولية.

أيضاً تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في دول عربية غير نفطية، تمثلت في تونس، المغرب، لبنان والأردن، بنسب بلغت 17.4 في المائة، 14.9 في المائة، 12.0 في المائة، و6.5 في المائة، على التوالي. يُعزى التراجع في تونس والمغرب ولبنان بدرجة كبيرة إلى انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية في عام 2015 مقارنة بعام 2014 نتيجة لتراجع مستويات النشاط الاقتصادي. في الأردن تراجعت المنح بصورة كبيرة خلال عام 2015، حيث تمثل المنح الخارجية نسبة كبيرة في الإيرادات المالية وتؤثر تقلباتها بشكل كبير على الموارد المالية الحكومية.

في المقابل ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في كلٍ من مصر، موريتانيا، السودان، جيبوتي، وألمر، بنسب بلغت حوالي 32.7 في المائة، 19.6 في المائة، 11.8 في المائة، و10.2 في المائة، و1.0 في المائة، على التوالي. بالنسبة لمصر، تُعزى الزيادة في الإيرادات إلى ارتفاع تدفقات المنح، والتي سجلت زيادة بحوالي 61.3 في المائة

(4) السنة المالية في قطر والكويت تبدأ من مطلع أبريل/ نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

خلال عام 2015، كذلك تُعزى إلى النمو الذي شهدته الإيرادات الضريبية والبالغ حوالي 14.1 في المائة خلال العام المذكور. بالنسبة لموريتانيا والسودان والفُمر، فتعود الزيادة في حصيللة الإيرادات بدرجة أساسية لنمو إيرادات الضرائب والتي ارتفعت بنسب بلغت حوالي 8.3 في المائة، 34.5 في المائة، و2.5 في المائة. أما في جيبوتي، فقد نما إجمالي الإيرادات والمنح بصفة رئيسية بسبب الزيادة في بند المنح (بحوالي 34.6 في المائة) خلال العام المنوّه عنه.

الإيرادات البترولية

تراجعت الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة بحوالي 315.29 مليار دولار، لتصل إلى حوالي 342.86 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بحوالي 658.15 مليار دولار في عام 2014. كذلك تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية من حوالي 24.1 في المائة في عام 2014 إلى حوالي 14.1 في المائة في عام 2015، الملحق (2/6).

ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 96.2 دولار للبرميل في عام 2014 إلى 49.5 دولار للبرميل في عام 2015. وعلى الرغم من زيادة الدول العربية مجتمعة لإنتاجها من النفط الخام (بحوالي 3.4 في المائة) خلال عام 2015، إلا أن معدل التراجع الحاد لأسعار النفط العالمية كان كفيلاً بأن يؤدي إلى انخفاض قيمة صادرات الدول العربية من النفط لتصل إلى حوالي 325.4 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بحوالي 596 مليار دولار في عام 2014، مع تسجيل كل الدول العربية المصدرة للنفط تراجعاً بنسب متفاوتة في قيمة صادراتها النفطية في عام 2015. وكنتيجة لذلك، انخفضت الإيرادات البترولية بنسبة 47.9 في المائة خلال عام 2015 للدول العربية كمجموعة⁽⁵⁾.

بالنسبة للدول العربية فرادى، انخفضت الإيرادات البترولية في كل من الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، حيث تراجعت بنحو 50 في المائة أو أكثر في كلٍ من عُمان والسعودية وليبيا، وبنسب تراوحت بين 41-49 في المائة في كلٍ من الكويت والعراق وقطر والإمارات، بينما سجلت انخفاضاً بحوالي 31.1 في المائة و26.3 في المائة في البحرين والجزائر، على التوالي. كذلك تراجعت في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، حيث بلغت نسبة التراجع حوالي 61.8 في المائة في مصر، بينما سجلت النسبة تراجعاً في السودان بنحو 2.0 في المائة خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، يعزى هذا التراجع الكبير في الإيرادات النفطية كما سبق الإشارة إلى الانخفاض الكبير في قيمة العائدات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط خلال عام 2015 نتيجة تراجع أسعار النفط بنسبة تقارب 49 في المائة خلال العام.

(5) يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

تمثل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية كمجموعة، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية، حيث بلغت نسبة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 51.6 في المائة خلال عام 2015، مقارنة بحوالي 69.0 في المائة في عام 2014، وحوالي 74.0 في المائة في عام 2013. وتجاوزت حصة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح 90 في المائة في كل من العراق والكويت، وتراوح بين 62.9-87.0 في المائة في كل من ليبيا وعمان والسعودية والبحرين، بينما تراوحت بين 42.6-53.8 في المائة في كل من الإمارات وقطر والجزائر. في المقابل، شكلت الإيرادات البترولية نسب ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في السودان ومصر، حيث بلغت هذه النسب حوالي 8.4 في المائة و5.0 في المائة، على التوالي.

الإيرادات الضريبية

انخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 4.9 في المائة لتبلغ حوالي 164 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بحوالي 172.5 مليار دولار في عام 2014. بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة حوالي 6.7 في المائة في عام 2015 مقابل حوالي 6.3 في المائة في عام 2014، ويُعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الإيرادات الضريبية المسجلة خلال العام.

يعود تراجع الإيرادات الضريبية بدرجة أساسية إلى انخفاض الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة 9.2 في المائة لتصل إلى نحو 58.2 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة بحوالي 64.1 مليار دولار في عام 2014 متأثرة بتراجع مستويات النشاط الاقتصادي في عدد كبير من الدول العربية. شكلت الضرائب على الدخل والأرباح حوالي 35.5 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2015. بينما شهدت الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية ارتفاعاً طفيفاً بحوالي 0.9 في المائة لتصل إلى حوالي 25.5 مليار دولار في عام 2015، ما نسبته 15.5 في المائة من الإيرادات الضريبية.

بالمقابل نمت حصيللة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بحوالي 8.4 في المائة، لتسجل 62.8 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بحوالي 57.9 مليار دولار في عام 2014، وهو ما يُعزى إلى نمو الانفاق الاستهلاكي في الدول العربية بنسبة 3.0 في المائة خلال عام 2015 مقارنة بالمستويات المسجلة خلال عام 2014. ساهمت الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بنسبة بلغت حوالي 38.3 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال العام 2015، الملحقان (3/6) و(4/6)، والجدول (2).

الجدول (2)
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية
في الدول العربية (2011 – 2015)

(مليار دولار)

نسبة التغير (%) 2015	*2015	2014	2013	2012	2011	
4.9-	164.0	172.5	168.4	163.3	142.3	الإيرادات الضريبية وهي :
9.2-	58.2	64.1	59.8	61.7	41.8	الضرائب على الدخل والأرباح
8.4	62.8	57.9	59.2	52.7	50.0	الضرائب على الإنتاج والاستهلاك
0.9	25.5	25.2	25.6	24.9	21.0	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
30.3-	17.6	25.3	23.8	24.0	29.6	ضرائب ورسوم أخرى

المصدر: الملحقات (3/6) و(4/6) و(5/6).
* بيانات فعلية أولية.

بالنسبة للدول العربية فُرادى، تباينت مستويات الأداء فيما يتعلق بالتحصيل الضريبي خلال عام 2015، فقد شهد عدد من الدول العربية نمواً في إيرادات الضرائب بينما تراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية في دول عربية أخرى. وسجل السودان ومصر والكويت وموريتانيا أعلى معدلات نمو في الإيرادات الضريبية بنسب بلغت 34.5 في المائة، و14.1 في المائة، و11.1 في المائة، و8.3 في المائة على التوالي. وتُعزى زيادة الإيرادات الضريبية في السودان إلى ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الخارجية والضرائب على السلع والخدمات والتي سجلت نمواً بحوالي 42.1 في المائة و30.6 في المائة خلال عام 2015 على التوالي وهو ما قد يعزى إلى الارتفاع في نسب الرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع. كذلك يُعزى ارتفاع الإيرادات الضريبية في السودان إلى الجهود المبذولة لتوسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وتحسين درجات الامتثال والثقة بين المكلفين بالأداء وإدارة الضرائب، هذا إلى جانب مواصلة تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني والرقم الضريبي الموحد ونظام التقدير الذاتي من أجل تحسين التحصيل الضريبي بما يدعم الإيرادات المالية، خصوصاً في ظل تراجع الإيرادات المرتبطة برسوم عبور نفط دولة جنوب السودان عبر الأراضي السودانية.

بالنسبة لمصر فتُعزى زيادة الإيرادات الضريبية بدرجة كبيرة إلى نمو الضرائب على السلع والخدمات والتي ارتفعت بحوالي 30.2 في المائة خلال عام 2015، وكذلك تُعزى إلى زيادة الضرائب على الدخل بحوالي 27.7 في المائة خلال العام المذكور. وتعكس هذه التطورات الجهود المتخذة لرفع كفاءة التحصيل الضريبي وزيادته متضمناً ذلك الاستمرار في تعميم تطبيق نظام الإقرارات الضريبية والدفع الإلكتروني والإسراع بإجراءات رد الضريبة،

إضافة إلى فرض ضريبة جديدة على الأرباح الرأسمالية وتوزيع الأرباح وتوسيع نطاق تطبيق قانون الضريبة العقارية، مما انعكس إيجاباً على حصيلة ضرائب الدخل والمبيعات.

أما فيما يتعلق بموريتانيا، فقد تم العمل على مراجعة الإعفاءات الضريبية وترشيدها وتقليصها بما يمكن من توسيع المظلة الضريبية وزيادة تحصيل الإيرادات الضريبية. كذلك بُذلت جهود لتحصيل المتأخرات الضريبية، حيث اتخذت الحكومة حزمة من الإجراءات في هذا الصدد ترتب عنها وصول المتأخرات الضريبية إلى نحو 3 مليار أوقية بنهاية عام 2015، مقابل حوالي 22 مليار أوقية كرصيد سابق للمتأخرات. ومن الجدير بالذكر أن تخفيض حجم المتأخرات الضريبية لم يأتي نتيجة شطب أو إعادة تقدير للمستحقات الضريبية، وإنما يُعزى لزيادة كفاءة وفعالية ومرونة نظم التحصيل، حيث تم السماح بتقسيط المتأخرات الضريبية على مدد تصل إلى 12 شهراً، فضلاً عن ربط العديد من المعاملات، وخاصة عقود التوريد والمناقصات الحكومية، بسداد المتأخرات الضريبية مما حفز العديد من الشركات على سداد الضرائب. كما كان من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز كفاءة التحصيل الضريبي، توحيد الرقم الضريبي التعريفي، بحيث أصبح لكل مُكلف بالضريبة رقماً ضريبياً موحداً بغض النظر عن نوع ومكان النشاط الذي يتولد عنه الدخل، وهو ما مكن من تحسين عملية حصر المكلفين بالضريبة، وتحسين عمليات الربط والتحصيل الضريبي.

بالنسبة للدول العربية التي تراجعت فيها الإيرادات الضريبية، فقد تضمنت هذه الدول لبنان، عُمان، البحرين، الجزائر، المغرب، جيبوتي، تونس، قطر، العراق، ليبيا، حيث تراجعت الإيرادات الضريبية بنسب تراوحت بين 0.6-57.7 في المائة. سجلت ليبيا والعراق وقطر أعلى معدلات تراجع في الإيرادات الضريبية خلال عام 2015 بنسب بلغت حوالي 57.7 في المائة، و50.0 في المائة، و49.8 في المائة، على التوالي، حيث أدت الأوضاع الأمنية في ليبيا والعراق إلى إضعاف النشاط الاقتصادي مما انعكس سلباً على القاعدة الضريبية وحصيلة التحصيل الضريبي، أما في قطر فُيعزى تراجع الإيرادات الضريبية إلى انخفاض عائدات الضرائب على الدخل والأرباح بحوالي 48.8 في المائة خلال العام 2015.

تشكل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة، نسبة 86.2 في المائة في المغرب وتونس خلال عام 2015. أيضاً ساهمت بنسب تجاوزت 60 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من لبنان، موريتانيا، السودان والأردن. وتقل أهمية الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات المالية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، على ضوء اعتماد هذه الدول بصورة كبيرة على إيرادات النفط والغاز الطبيعي لتمويل الإنفاق العام. وتقتصر الضرائب في معظم هذه الدول إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في

القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تُفرض حالياً ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في معظم هذه الدول. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية منخفضاً في موازنتها العامة.

وقد بدأت الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي العمل على تنويع مصادر إيراداتها المالية وتعزيز مساهمة الإيرادات الضريبية لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز الطبيعي، في ظل التطورات التي شهدتها الأسواق العالمية وانعكاسات تراجع أسعار النفط على الموازنات العامة لهذه الدول. في هذا الصدد، تعمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على بلورة الإتفاقية الإطارية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول المجلس، والتي تنص على أن يتم تطبيق الضريبة بالتزامن بين دول المجلس كافة وبنسبة موحدة 5 في المائة مع تنسيق الإعفاءات المتعلقة بهذه الضريبة. أيضاً عملت الجزائر على توسيع القاعدة الضريبية من خلال تنفيذ عدة إصلاحات تضمنت مراجعة الضريبة على أرباح الشركات بتوحيدها عند نسبة 23 في المائة، وتوسيع نطاق تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتطبيق رسم بمعدل 10 في المائة على استهلاك منتجات التبغ. كذلك بُذلت جهود في العراق لتطوير أساليب تحصيل الإيرادات من مختلف مصادرها من الضرائب والرسوم والغرامات وأجور الخدمات.

بالنسبة لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال عام 2015، فيُظهر تباين واضح من حيث مصادر الإيرادات الضريبية وتركزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول. ففي القمر والأردن والسودان، على سبيل المثال، تُشكل الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الضريبية (حوالي 83 في المائة، 67.1 في المائة، 56.3 في المائة، في هذه الدول على التوالي)، بينما تمثل الضرائب على الدخل والأرباح المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية في قطر وليبيا والعراق بنسب بلغت حوالي 98.0 في المائة، و93.6 في المائة، و71.1 في المائة، على التوالي. أما في البحرين والكويت فتُمثل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، بنسب مساهمة تبلغ حوالي 79.8 في المائة و65.4 في المائة، على التوالي. من جانبٍ آخر، يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية مثل الإمارات والسعودية ولبنان، بالتنوع من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسية للضرائب وعدم تركزها في مصدرٍ واحد، الملحق (5/6).

الإنفاق العام

سجل إجمالي الإنفاق العام تراجعاً خلال عام 2015 إلى نحو 903 مليار دولار مقارنة بنحو 912 مليار دولار عام 2014 وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة نحو 37.0 في المائة مقارنة بنحو 33.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014، حيث تراجع الإنفاق الجاري ليصل إلى 673.3 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل نحو 74.5 في المائة من إجمالي الإنفاق العام، بينما تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 3.5 في المائة ليلعب حوالي 229.1 مليار دولار في عام 2015، ما نسبته 25.4 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. أما صافي الإقراض الحكومي، فقد انخفض من 1.5 مليار دولار في عام 2014 إلى 700 مليون دولار في عام 2015، الملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6) والجدول (3).

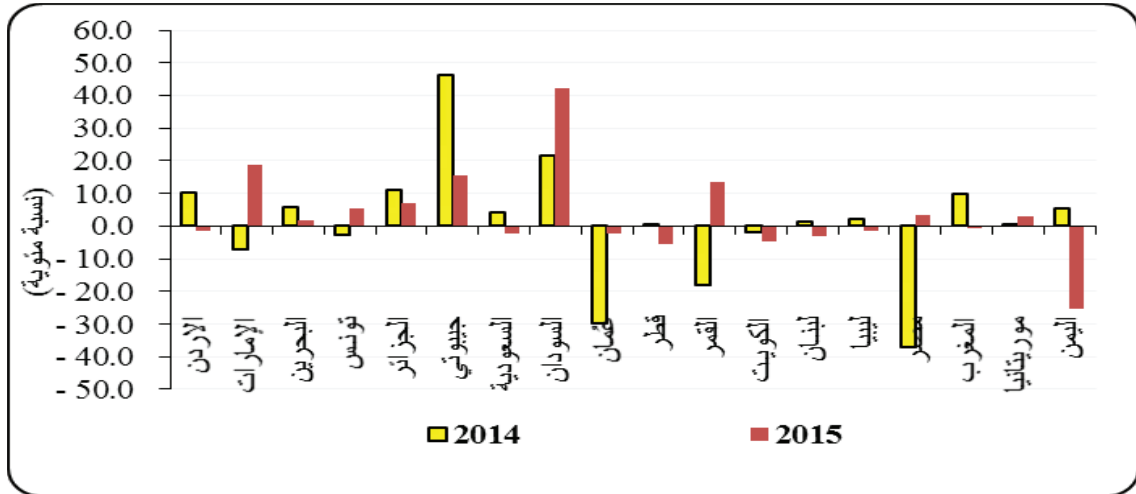
الجدول رقم (3)
الإنفاق العام في الدول العربية عامي (2014 و2015)

نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		نسبة التغير 2015 (%)	القيمة (مليار دولار)		
2015*	2014	2015*	2014		2015*	2014	
27.6	24.7	74.5	73.8	0.1-	673.3	673.7	الإنفاق الجاري
9.4	8.7	25.4	26.0	3.5-	229.1	237.3	الإنفاق الرأسمالي
0.03	0.1	0.1	0.2	50.6-	0.7	1.5	صافي الإقراض الحكومي **
37.0	33.4	100.0	100.0	1.0-	903.2	912.5	إجمالي الإنفاق العام

المصدر: الملاحق (6/6)، (6/7)، (6/8) و(2/2).
* بيانات فعلية أولية.
** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد.

بالنسبة للإنفاق العام في الدول العربية فرادى، فقد شهد عدد من الدول العربية تراجعاً في مستويات الإنفاق العام بين عامي 2014 و2015، حيث انخفض الإنفاق العام بنسبة 33.6 في المائة في العراق، كما تراجع في المغرب، الأردن، عُمان، السعودية، لبنان، ليبيا، قطر، بنسب انخفاض تراوحت بين 1.0-5.4 في المائة، بين العامين المذكورين. بالمقابل ارتفع الإنفاق العام في عدد من الدول العربية وبدرجات متفاوتة، ففي السودان بلغت نسبة الارتفاع حوالي 42.3 في المائة، وتراوحت نسبة الزيادة بين 13.4-18.7 في المائة في كلٍ من القمر، جيبوتي، الإمارات، بينما تراوحت النسبة بين 1.6-6.9 في المائة في البحرين، موريتانيا، مصر، تونس، الجزائر، بين عامي 2014 و2015. الملحق (6/6) والشكل (3).

الشكل (3): نمو الإنفاق العام في الدول العربية في عامي (2014 و2015*)



المصدر: الملحق (6/6).
* بيانات فعلية أولية.

الإنفاق الجاري

بالنسبة للإنفاق الجاري، تبني عددٌ من الدول العربية إصلاحات مالية مختلفة لاحتواء وتيرة نمو النفقات الجارية، تمثل أهمها في احتواء نفقات الأجور والمرتبات وإصلاح نُظم الدعم، مع تعزيز النفقات الاجتماعية والرأسمالية، مما ترتب عنه تسجيل النفقات الجارية للدول العربية كمجموعة تراجعاً بنسبة بلغت حوالي -0.1 في المائة خلال عام 2015.

فقد انخفض الإنفاق الجاري في ليبيا، الأردن، السعودية، لبنان، المغرب، الكويت، قطر، عُمان، جيبوتي، العراق، بنسب متفاوتة تراوحت بين 1.4-21 في المائة خلال العام المشار إليه. في المقابل، نما الإنفاق الجاري بنسبة 40.4 في المائة في السودان، كما نما بنسب تراوحت بين 2.0-17.9 في المائة في كلٍ من موريتانيا، تونس، البحرين، القُمر، مصر، الجزائر، الإمارات، الملحق (7/6).

وشملت جهود ضبط الإنفاق الجاري ما تم تنفيذه في الأردن من إجراءات هدفت إلى تعزيز موقف الموازنة العامة من خلال ترشيد الإنفاق متضمناً ذلك وقف التعيينات بكافة أشكالها لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلا في حالات الضرورة وبعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء، إضافة إلى عدد آخر من إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق من خلال إلغاء ودمج الوزارات والهيئات المتشابهة في المهام في جهة واحدة، اعتماد أنظمة رقابية

فعالة وخاصة في الوحدات الحكومية بحيث ترفع من مستوى اعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقلل من الاعتماد على دعم الخزينة العامة.

أيضاً تبنت مصر جهود لاحتواء الزيادات في مستويات الإنفاق الجاري، حيث تم اتباع إجراءات لضبط نفقات الأجور والمرتبات من خلال الاستمرار في عدم ضم أي علاوة جديدة للمرتب الأساسي مع خضوع العلاوات الخاصة المقررة حديثاً للضريبة على المرتبات، إتباع سياسة إحلال واضحة ومحددة بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة الذين سيتم إحالتهم للمعاش بعاملين جدد على أن يتم تحديد نسبة الإحلال بحسب الاحتياجات الفعلية للجهاز الإداري، إلى جانب العمل على إصدار قانون جديد للخدمة المدنية بما يتضمن إعادة هيكلة الأجور وتطوير نظم التعيينات للعاملين بالدولة. بالإضافة إلى ذلك، يجري استكمال تنفيذ خطة ترشيد دعم المواد البترولية على المدى المتوسط، حيث تشمل هذه الخطة تطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية في توزيع المنتجات البترولية المدعمة بهدف تحقيق استهداف أفضل لمستحقي الدعم.

كذلك تم اتخاذ عدة إجراءات في عُمان لاحتواء النفقات الجارية، شملت ترشيد الإنفاق على الرواتب والأجور بمراجعة العديد من جوانب هذا الإنفاق وبصفة خاصة ما يتضح بأنها غير ضرورية وغير لازمة، إضافة إلى خفض المصروفات الجارية في قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 50 في المائة.

في ذات السياق، تم في الكويت اعتماد سياسات مالية رشيدة بالصرف في إطار الميزانية وتجنب إصدار القرارات التي يترتب عنها أعباء مالية جديدة على الميزانيات العامة، كما تم وضع سقف أعلى للإنفاق بمشروع ميزانية السنة المالية 2016/2015 لجميع الجهات الحكومية على نحو لا يخل بمستوى الخدمات التي يتم تقديمها، وترشيد الإنفاق العام وخفض المصروفات الثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية لمواجهة تداعيات الانخفاض الحاد لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وترشيد الدعم وتوجيهه لمستحقيه.

الإنفاق الرأسمالي

بالنسبة للإنفاق الرأسمالي، فقد انخفض الإنفاق الرأسمالي للدول العربية كمجموعة بنسبة 3.5 في المائة ليسجل 229.14 مليار دولار خلال عام 2015 مقابل 237.3 مليار دولار في عام 2014، حيث تراجع الإنفاق الرأسمالي في عدد من الدول العربية تمثلت في العراق، تونس، البحرين، ليبيا، الأردن والسعودية، بنسب متباينة بلغ أقصاها حوالي 63.0 في المائة (العراق) وأدناها 2.2 في المائة (السعودية). يشار إلى أن محدودية تراجع مستويات الإنفاق الرأسمالي في السعودية رغم انخفاض أسعار النفط، يعزي إلى تبنى المملكة لسياسات معاكسة للدورة الاقتصادية

خلال عام 2015 حرصت من خلالها على الإبقاء على مستويات الإنفاق الرأسمالي عند مستويات مُحفزة للنشاط الاقتصادي بالاعتماد على الحيز المالي المتوافر لديها. في هذا الإطار، تواصل خلال العام تنفيذ عدد من مشروعات البنية الأساسية والمشروعات التي من شأنها زيادة مستويات تنويع القاعدة الاقتصادية لدفع نشاط القطاع الخاص ومساهمته في توليد القيمة المضافة. في المقابل، ارتفع الإنفاق الرأسمالي في لبنان، الكويت، الجزائر، مصر، قطر، عُمان، المغرب، الإمارات، الفُمر، السودان وجيبوتي، بنسب تراوحت بين 0.3-82.5 في المائة خلال عام 2015، مع تسجيل جيبوتي لأعلى معدل نمو للنفقات الرأسمالية بنسبة 82.5 في المائة، الملحق (7/6).

تعكس تطورات الإنفاق الرأسمالي الظروف المختلفة للدول العربية والقيود المالية التي تواجه موازنتها العامة ومدى قدرة كل دولة في التصدي للصدمات، على ضوء تباين النتائج المتعلقة بالنفقات الرأسمالية من حيث ارتفاعها أو انخفاضها خلال عام 2015. فبشكل عام، تأثر الإنفاق الرأسمالي بعدة عوامل منها أولويات الصرف الجاري وتوفير الموارد اللازمة للنفقات الجارية الضرورية، وتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثيرها على الإيرادات البترولية وبالتالي مخصصات المشاريع التنموية، كما تأثرت تدفقات المنح الخارجية في الدول التي تعتمد موازنة النفقات الرأسمالية فيها على الموارد الخارجية، هذا إلى جانب تداعيات الظروف الأمنية في عدد من الدول العربية على الأوضاع المالية وعلى استمرارية المشاريع والأشغال العامة.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول العربية النفطية، عملت خلال عام 2015 على مواصلة الإنفاق الاستثماري اللازم للحفاظ على معدلات النمو، واستمرت في تنفيذ وتكملة المشاريع الإنمائية التي يجري تنفيذها في مختلف القطاعات، ساعداً في ذلك الأرصدة المالية التي توفرت لها خلال السنوات الماضية.

التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري

بلغت نسبة الإنفاق الجاري للدول العربية مجتمعة المخصصة للخدمات الاجتماعية حوالي 34.3 بالمائة في عام 2015، تليها نفقات الخدمات العامة بحوالي 29.7 في المائة، ثم نفقات الأمن والدفاع بحوالي 21.0 في المائة، وأخيراً نفقات الشؤون الاقتصادية بحوالي 9.8 في المائة. شهدت نفقات الخدمات العامة والأمن والدفاع كنسبة إلى إجمالي النفقات الجارية ارتفاعاً طفيفاً بين عامي 2014 و2015. في المقابل انخفضت نفقات الخدمات الاجتماعية والشؤون الاقتصادية بين العامين المذكورين، الملحق (9/6).

بالنسبة للدول العربية فُرادى المتوفر عنها بيانات للتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري، فقد سجلت موريتانيا، البحرين، الأردن، تونس ومصر نسب مرتفعة لنفقات الخدمات الاجتماعية تراوحت بين 38.5-54.0 في المائة خلال عام

2015. وتركزت النفقات الجارية في الخدمات العامة بالنسبة لقطر، حيث بلغت نسبة الصرف على الخدمات العامة نحو 64.2 في المائة من الإنفاق الجاري خلال العام المذكور. وبلغت نسبة نفقات الأمن والدفاع من النفقات الجارية حوالي 43.9 في المائة في عُمان، و25.1 في المائة في الأردن، و30.7 في المائة في العراق، وحوالي 26.4 في المائة في البحرين ونحو 8 في المائة في الكويت.

وبالمقارنة بين عامي 2014 و2015، يُلاحظ انخفاض نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية من النفقات الجارية في الكويت من 41.4 في المائة إلى 40.8 في المائة، بينما ارتفعت نسبة نفقات الأمن والدفاع من النفقات الجارية في العراق، من 22.5 في المائة إلى 30.7 في المائة بين العامين المذكورين.

الوضع الكلي للموازنات العامة

كمحصلة لتطورات الإيرادات والنفقات العامة، سجلت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية عجزاً بحوالي 238.6 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل حوالي 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية، هذا مقابل فائض بحوالي 41.1 مليار دولار تم تحقيقه في عام 2014، ما نسبته 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. جدير بالذكر أن موقف الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية سجل تحولاً جوهرياً في عام 2015، على ضوء العجز المسجل خلال العام المذكور مقارنة بفوائض استمرت الدول العربية كمجموعة في تحقيقها منذ عام 2010، الملحق (10/6) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية
(2015-2011)

(مليون دولار أمريكي)

2015*	2014	2013	2012	2011	
238,649-	41,146	65,250	140,290	93,972	الدول العربية
9.8-	1.5	2.4	5.3	3.9	% من الناتج المحلي الاجمالي
200,514-	88,720	117,052	182,612	127,095	الدول العربية النفطية
10.7-	4.1	5.3	8.5	6.6	% من الناتج المحلي الاجمالي
38,201-	47,574-	51,801-	42,323-	33,121-	الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة
6.8-	8.7-	10.0-	8.5-	7.3-	% من الناتج المحلي الاجمالي

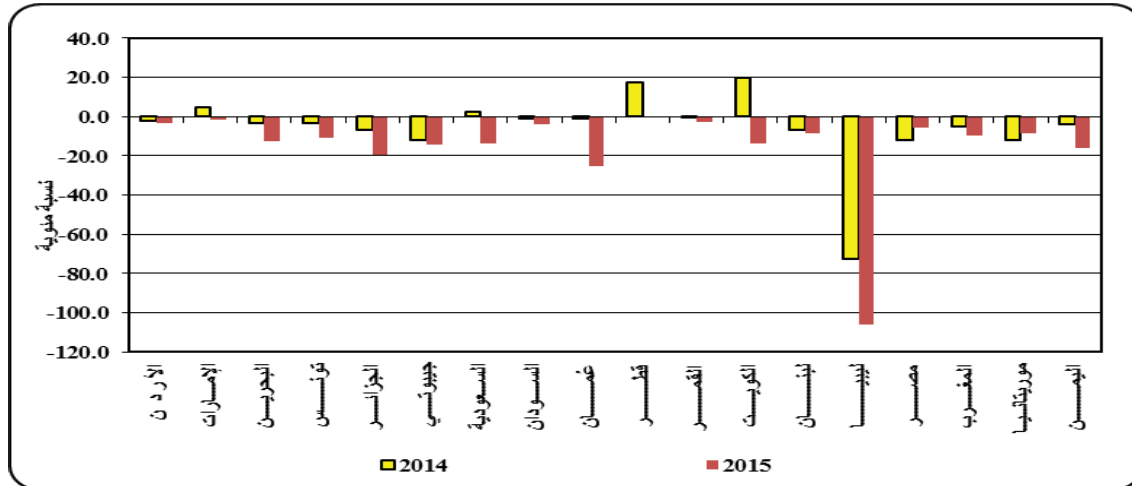
المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).
* بيانات فعلية أولية.

بالنسبة للمجموعات الفرعية، تحولت فوائض الموازنة العامة التي حققتها الدول النفطية خلال السنوات الماضية، إلى عجز بلغ حوالي 200.5 مليار دولار في عام 2015، ما نسبته حوالي 10.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعةً. فقد سجلت كل الدول العربية النفطية عجزاً في موازنتها العامة في عام 2015 مقارنة بعام 2014، حيث تراوحت نسب العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بين 0.6-106 في المائة خلال عام 2015. ضمن الدول العربية النفطية، تراجع وضع الموازنة العامة لكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تفاقم عجز الموازنة في البحرين وعمان، وتحول فائض الموازنة إلى عجز في الإمارات والسعودية وقطر، والكويت. أيضاً تراجع الوضع المالي في الجزائر والعراق، بارتفاع عجز الموازنة في الأولى، وتحول الفائض إلى عجز في الثانية. بالنسبة لليبيا، فقد تفاقم العجز ليصل إلى نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 106 في المائة من الناتج).

فيما يتعلق بالدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد تراجع عجز الموازنة العامة لهذه الدول مجتمعةً إلى حوالي 38.2 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بـ 47.5 مليار دولار في عام 2014. أيضاً تراجع العجز كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول كمجموعة إلى حوالي 6.8 في المائة مقارنة بـ 8.7 في المائة بين العامين المذكورين. يعود تراجع العجز الإجمالي لمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة خلال عام 2015، بدرجة أساسية إلى انخفاض عجز الموازنة العامة في مصر (بحوالي 17.6 مليار دولار، ما يعادل انخفاضاً بحوالي 6.4 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المذكور، على ضوء ارتفاع الحجم النسبي لموازنة مصر ضمن هذه المجموعة ليصل عجز الموازنة في مصر إلى حوالي 18.4 مليار دولار، ما نسبته 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2015⁽⁶⁾. أما على مستوى الدول فرادى يُلاحظ تراجع أداء المالية العامة في عام 2015 مقارنة بعام 2014 في معظم الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍ من تونس، السودان، الأردن، القمر، لبنان، المغرب، وجيبوتي ليصل إلى نسب بلغت 10.6 في المائة، 4.1 في المائة، 3.3 في المائة، 2.7 في المائة، 8.4 في المائة، 9.5 في المائة و14.2 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا ليصل إلى 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.

⁽⁶⁾ جدير بالذكر أن عجز الموازنة العامة مقوماً بالعملة المحلية في مصر، قد ارتفع من حوالي 255.4 مليار جنيه مصري في عام 2014 إلى حوالي 279.4 مليار جنيه مصري في عام 2015، بينما تراجع قيمته مقوماً بالدولار بما يعكس تأثير تراجع قيمة الجنيه المصري إزاء الدولار الأمريكي خلال عام 2015 (باعتبار أن التطورات في العجز المالي المتضمنة في الفصل مقومة بالدولار الأمريكي).

الشكل (4): نسبة الفائض/ العجز في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عامي (2014 و2015)*



المصدر: الملحق (10/6).
* بيانات فعلية أولية.

بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة، تتباين مصادر تمويل العجز بين الدول العربية، حيث ركز عدد منها على مصادر التمويل المحلية في شكل سندات وأذونات خزينة وصكوك، وبدرجة أقل على القروض والسلف المقدمة من البنوك المركزية، بينما أعتمد عدد آخر من هذه الدول بصورة كبيرة على مصادر التمويل الخارجي. على سبيل المثال، بلغت نسبة تمويل العجز من المصادر الداخلية خلال عام 2015 حوالي 99 في المائة في المغرب، بينما في المقابل، بلغت نسبة التمويل الخارجي حوالي 99 في المائة في تونس و70 في المائة في موريتانيا.

ولكل شكلٍ من أشكال تمويل عجز الموازنة تداعياته على وتيرة النمو الاقتصادي والتشغيل والاستقرار الاقتصادي والمالي. فعلى الرغم من أن التمويل من خلال أدوات الدين المحلي يقلص من حالات اللجوء إلى التمويل التضخمي من خلال طبع نقود من قبل البنوك المركزية لتمويل العجز المالي، مما يساهم في تخفيض التضخم ودعم الاستقرار الاقتصادي، إلا أن تمويل الموازنة من خلال القطاع المصرفي قد يؤدي إلى مزاحمة مالية (Financial crowding out) للقطاع الخاص نتيجة توجيه البنوك لنسبة كبيرة من مواردها للاستثمار في الأوراق المالية الحكومية بدلاً من زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الأمر الذي قد يحد من قدرة القطاع على منح الائتمان لدعم النشاط الاقتصادي، وبالتالي يضعف من مساهمته في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. أيضاً اللجوء إلى التمويل الخارجي يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية ويتضمن متطلبات لتلبية التزامات خدمة وأصل الدين، مما يخلق ضغوطات على أرصدة النقد الأجنبي وسعر الصرف.

وتوازن كل دولة بين أولويات السياسة الاقتصادية والمالية لديها وفرص التمويل المتوفرة لتحقيق الموازنة المطلوبة بين مصادر تمويل عجز الموازنة المختلفة. وبشكل عام فإن الدول العربية بحاجة لتعزيز الوضع المالي بتخفيض مستوى عجز الموازنات العامة ومستويات الدين العام ووضعها في مستويات قابلة للاستدامة، من خلال تطبيق وسائل فعالة لزيادة حصيله الإيرادات المالية وتنويعها وضبط النفقات الحكومية وتوجيهها لتعزيز النفقات الاستثمارية والاجتماعية، من أجل دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتخفيض معدلات الفقر.

جديرٌ بالذكر أن عدد من الدول العربية النفطية اتجه إلى تطوير مصادر لتمويل العجزات المالية التي سجلتها موازنتها العامة خلال عام 2015، على ضوء التراجع الكبير في الإيرادات البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية. ويُعد ذلك تطوراً هاماً على صعيد المالية العامة في هذه الدول والتي كانت تحقق فوائض في السنوات الماضية، أو عجزات محدودة في المواقف المالية يتم تمويلها من الأرصدة والاحتياطيات المالية المتراكمة.

وفي هذا الصدد، عمل عدد من الدول العربية النفطية على تطوير مصادر تمويل الدين العام من حيث إصدار التشريعات والأطر القانونية اللازمة التي تُمكن الحكومات من الاستدانة الداخلية، وكذلك الخارجية، من أجل تمويل عجز الموازنة العامة. كما أن بعضاً من هذه الدول قد قام بالفعل بإصدار سندات دين مختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة خلال عام 2015. في هذا السياق، أصدر مجلس الوزراء الإماراتي القرار رقم (24) لسنة 2015 بشأن تشكيل مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية والذي تضمنت مهامه الأساسية تحديد آليات تمويل عجز الموازنة العامة من خلال السندات. وتدرس عُمان إمكانات تمويل عجز الميزانية من خلال إصدار سندات وصكوك إسلامية طويلة الأجل من أجل استغلال المدخرات المحلية وتنشيط الأسواق المالية المحلية. كذلك أصدرت السعودية خلال عام 2015 سندات حكومية لتمويل العجز في موازنة التنمية، بينما تنظر البحرين في فرص الاقتراض الخارجي من المؤسسات المالية والصناديق العربية والإسلامية.

تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المُقترضة المتوفرة عنها بيانات بحوالي 2.5 في المائة ليصل إلى حوالي 636.1 مليار دولار في عام 2015، مقارنة بحوالي 620.5 مليار دولار في عام 2014. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلي الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 58.9 في المائة في عام 2015 مقابل 53.9 في المائة في عام 2014⁽⁷⁾. بالنسبة للرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد نما بحوالي 1.5 في المائة ليصل إلى حوالي 427.5 مليار دولار في عام 2015، بينما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة بلغت حوالي 4.7 في المائة ليصل إلى حوالي 208.5 مليار دولار في العام المذكور، الملحق (11/6) والجدول (5).

(7) يتناول الفصل التاسع بالتفصيل المديونية العامة الخارجية للدول العربية.

الجدول رقم (5)
المدىونية العامة في عدد من الدول العربية

(مليون دولار أمريكي)

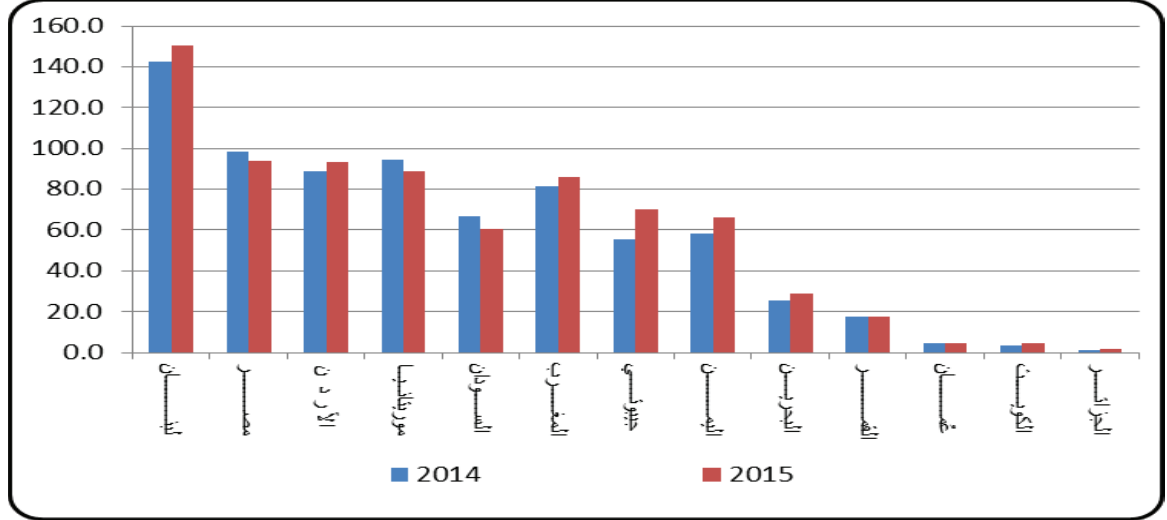
الدول	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي		الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	*2015	2014	*2015	2014	*2015	2014
الأردن	21,842	20,622	13,226	11,310	93.3	89.0
البحرين	9,336	8,652	29.0	25.6
تونس	10,101	9,694	28,066	28,951	88.7	81.3
الجزائر	3,006	3,010	1.7	1.4
جيبوتي	1,217	885	70.1	55.7
السودان	9,500	9,000	44,989	43,677	60.4	66.7
عمان	3,299	3,926	4.7	4.8
القمر	133	120	17.8	17.4
الكويت	5,233	5,421	4.5	3.3
لبنان	43,247	40,963	26,775	25,331	150.6	142.7
مصر	263,535	255,859	47,792	41,324	93.7	98.5
المغرب	53,370	57,097	31,611	30,715	85.7	81.4
موريتانيا	765	839	3,132	3,406	89.0	94.3
اليمن	10,618	13,281	5,309	6,489	66.3	58.1
المجموع	427,548	421,429	208,554	199,145	58.9	53.9

المصدر: الملحقان (11/6) و(9/6).
* بيانات فعلية أولية.

بالنسبة للدول العربية فُرادى، ارتفع إجمالي الدين العام (بالقيمة المطلقة) خلال عام 2015 في جيبوتي والقمر والأردن والبحرين ولبنان ومصر والسودان بنسب بلغت، 37.5 في المائة، 10.3 في المائة، 9.8 في المائة، 7.9 في المائة، 5.6 في المائة، 4.8 في المائة، و3.4 في المائة، على التوالي. بينما انخفض إجمالي الدين العام في الجزائر وتونس والمغرب والكويت وموريتانيا وعمان واليمن بنسب تراوحت بين 0.10-19.4 في المائة بين عامي 2014 و2015. سجلت اليمن وعمان وموريتانيا أعلى معدلات تراجع في الدين العام خلال عام 2015 بنسب بلغت حوالي 19.4 في المائة، 16 في المائة، 8.2 في المائة على التوالي.

ارتفع اجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي بحوالي 14.3 نقطة مئوية ليسجل 70.1 في المائة في عام 2015. كذلك ارتفع بحوالي 8.1 نقطة في اليمن، و7.9 نقاط في لبنان، و7.4 نقاط في تونس، و3.4 نقاط في كل من الأردن والمغرب، و3.4 نقاط في البحرين، و1.2 نقطة في الكويت، و0.4 نقاط في القمر و0.2 نقاط في الجزائر، ليصل إلى نسب 66.3 في المائة، 150.6 في المائة، 88.7 في المائة، 93.3 في المائة، 85.7 في المائة، 29 في المائة، 4.5 في المائة، 17.8 في المائة، 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المذكورة على الترتيب. في المقابل تراجع الدين العام بنقاط تراوحت بين 0.1-6.4 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من عمان ومصر وموريتانيا والسودان، ليصل إلى نسب بلغت 4.7 في المائة، 93.7 في المائة، 89.0 في المائة، 60.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على الترتيب، الشكل (5).

الشكل (5): نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عامي (2014 و*2015)



المصدر: الملحقان (11/6) و(9/6).
* بيانات فعلية أولية.

وسجلت المديونية العامة مستويات مرتفعة في عدد من الدول العربية (السودان، اليمن، جيبوتي، المغرب، تونس، موريتانيا، الأردن، مصر، لبنان) حيث تراوحت نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 60.4-150.6 في المائة خلال عام 2015، ما يعكس عبء المديونية على الاقتصاد والموارد المتاحة. ويختلف هيكل المديونية العامة بين هذه الدول حيث تمثل المديونية الداخلية نسبة مرتفعة في إجمالي الدين العام في كلٍ من لبنان، الأردن، المغرب، اليمن، مصر بنسب تراوحت بين 61-85 في المائة من إجمالي الدين العام خلال عام 2015. بينما في المقابل تمثل المديونية الخارجية نسبة مرتفعة في الدين العام في موريتانيا، تونس، السودان، حيث تراوحت هذه النسبة بين 73.5-82.6 في المائة من إجمالي الدين خلال العام المذكور. ويعكس هيكل المديونية مدى تطور أسواق وأدوات الدين الداخلي وقدرتها على تمويل العجز المالي، وكذلك الاعتبارات الخاصة بمزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في مصادر التمويل الداخلية، والقدرة على الاستدانة والوصول إلى مصادر التمويل والأسواق المالية الخارجية، مدى الضغوط على احتياطات النقد الأجنبي وسعر الصرف لتلبية التزامات الدين بالعملة الأجنبية.